

«الاتصالات»: تبويب جديد لبنية النفقات

المادة الأولى من القانون الرقم ٧١ / ٢١ تاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٢، بحيث يصبح نص المادة المعدلة: «تنشأ هيئة باسم هيئة إدارة واستثمار منشآت وتجهيزات شركة راديو أوريان المنتقلة إلى الدولة من شركة راديو أوريان التي ينتهي الاتفاق معها في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٢، (بدء العبارة المضافة) كما تقوم الهيئة بتنفيذ المهام والأعمال التي تطلبها منها وزارة الاتصالات وفق عقود تجرى على أساس مبدأ تغطية الكلفة الفعلية. ويكلف مفوض الحكومة لدى الهيئة، بالإضافة إلى المهام العادية لمفوضي الحكومة في المؤسسات العامة، بتزويد وزارة الاتصالات بالمعلومات اللازمة لمراقبة وتحديد عناصر الكلفة الفعلية العائدة إلى كل من المهام والأعمال المناطة بالهيئة».

ويضيف «أن اعتماد مبدأ التعاقد على أساس تغطية كامل الكلفة يحترم في الوقت ذاته اعتبارين مرجعيين: الشفافية في الإنفاق والالتزام بتغطية كامل مستحقات العاملين في هيئة أوجيرو بوصفهم عاملين في القطاع العام، مع ما يترتب على هذه الصفة من حقوق».

أصدر المكتب الإعلامي لوزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس بياناً أمس شرح فيه بعض العناصر الجديدة في مشروع الموازنة المقدم من وزارة الاتصالات إلى وزارة المال التي وافقت عليه أمس الأول، ما خلا بعض التفاصيل المحاسبية. ومما جاء في البيان:

«يتضمن المشروع تبويماً جديداً لبنية إيرادات الوزارة يفصل بين الرسوم والضرائب والفوائض التشغيلية. كما يتضمن تبويماً جديداً لبنية النفقات قائماً على تنسيب كل بند من النفقات إلى عمل أو نشاط محدد، سواء تم ضمن الوزارة أو بالتعاقد مع موردين، أو بالتعاقد مع هيئة أوجيرو، أو مع الهيئة المنظمة للاتصالات في مجال ما يؤمل أن توفره من استشارات ودراسات تحتاجها الوزارة».

إن اعتماد مبدأ التعاقد على كل مهمة وحدها يسمح بمعرفة دقيقة لكلفة كل نشاط ومردوده، ويوفر الشروط اللازمة لتغذية نظام محاسبي متكامل للأنشطة المتعددة التي تتولاها الوزارة مباشرة أو من خلال هيئة أوجيرو».

ويتابع البيان «تضمن المشروع أيضاً تعديلاً تشريعياً أضيف إلى